تدهور أراضي المراعي الطبيعية في الوطن العربي

تدهور أراضي المراعي الطبيعية:

يقصد بتدهور أراضي المراعي : اضطراب مكون واحد أو أكثر من المكونات الرئيسية للنظام البيئي الرعوي الذي يضم النبت الطبيعي، والتربة، والمساقط المائية. وقد ينحصر التدهور في الجانب النباتي فقط الذي يتجلى بانحسار الغطاء النباتي وتباين أنواعه النباتية مما يؤدي حتماً إلى تدهور كل من إنتاجية ونوعية الكلأ. وغالباً مايعقب التدهور النباتي تدهوراً تدريجياً لبقية مكونات النظام البيئي الرعوي وبخاصة التربة التي قد تفقد بعض خصائصها الفيزيائية والكيماوية إضافةً إلى انجرافها بفعل المياه والرياح. والنتيجة الطبيعية لانحسارالغطاء النباتي وانجراف التربة هو اختلال عمل وحيوية المسقط المائي مما يشير إلى أن النظام الرعوي قد وصل إلى مراحله الأخيرة من التدهور، وفي كثير من الأحيان لا يمكن إعادة تأهيله، لأنه قد فقد بعض مكوناته الأساسية. وتجمع الدراسات على أن المجتمعات النباتية الحالية في البيئات الرعوية الرئيسية في معظم الأقطار العربية ماهي إلا أطوار حضيضة أو شبه حضيضة ذات تنوع نباتي متدنٍ وإنتاجية رعوية قليلة.

العوامل المؤثرة في تدهور الأراضي الرعوية:

1. **العوامل الاجتماعية :**

a) **الزيادة في عدد السكان:** إن الزيادة المضطردة في عدد سكان الوطن العربي التي فاقت 2.6% تشكل ضغطاً متزايداً على المصادر الطبيعية وبخاصة المتجددة منها مثل المياه وأراضي المراعي. وترتب على الزيادة السكانية تزايد مستمر على المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني. ونظراً لأن معظم المساحات الرعوية في العالم العربي تقع ضمن المناطق الجافة وقليلة الأمطار فإن نظمها البيئية تتميز

بالهشاشة وتكون عرضة للتدهور الشديد إذا لم تتبع الطرق الرشيدة لاستغلالها. وكان من نتائج التحسن النسبي للأحوال المعيشية للسكان في الوطن العربي أن تزايد الطلب على المنتجات الحيوانية مما زاد من الضغط على هذه الموارد فأفقدها القدرة على الإنتاج المستديم.

b) **تراجع عدد الرعاة والعاملين بمهنة الرعي:** مهنة الرعي هي مهنة غير مرغوب فيها لقسوة الظروف البيئية السائدة في أراضي المراعي، وضعف المردود المادي، إضافةً إلى المخاطر الكثيرة التي تعتري هذه المهنة مثل الجفاف وانتشار الأمراض وصعوبة تسويق المنتجات الحيوانية وعدم التحكم في أسعارها. جميع هذه الظروف جعل منها مهنة غير جاذبة حيث هجرها الكثيرون وبدأ أفراد المجتمعات الرعوية بالهجرة من البوادي والأرياف إلى المدن بحثاً عن أي عمل يؤمن لهم أبسط متطلبات الحياة.

إن الهجرة من المناطق الرعوية إلى الحضرية لها سلبيات كثيرة منها خسارة مايسمى بالمعرفة المحلية (indigenous or local Knowledge)التي تراكمت لدى الرعاة على مر السنين حيث يمكن الاستفادة منها في كيفية التعامل مع المراعي في أوقات الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. مما دفع أصحاب القطعان في بعض الأقطار العربية إلى الإستعانة بالعمالة الوافدة للعناية بهذه القطعان وغالباً ما تكون هذه العمالة ذات خبرة قليلة في كيفية العناية بالحيوانات الرعوية. وعلى سبيل المثال أشارت المسوحات الرعوية في الأردن أن مايزيد على 95% من الرعاة هم غير أردنيين. كما يمكن توظيف هذه المعرفة في أساليب تنمية وتطوير الموارد الرعوية. أما السلبية الأخرى فهي زيادة الطلب على الخدمات الأساسية (سكن، تعليم، صحة، وتغذية) في المناطق الحضرية مما يخلق بؤراً للمشاكل الاجتماعية. وإذا استمرت الهجرة على هذه الوتيرة فإنه من المتوقع تلاشي هذه المهنة أو تغيرها إلى أنظمة كثيفة من الإنتاج لمواكبة التنغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية.

2. العوامل المرتبطة بالنشاطات الزراعية:

a) **تقلبات مساحات الزراعة المطرية (البعلية):** توضح الإحصاءات الزراعية المطرية بشقيها: المحاصيل المستديمة والمحاصيل الموسمية تناقصاً واضحاً في مساحات

الزراعة المطرية على نطاق الوطن العربي حيث كانت هذه المساحات 41.011.590 هكتار عام 2003 وتناقصت إلى 37.12660 هكتار عام 2004 أي حوالي 9% خلال عام فقط وقد يعزى هذا التناقص إلى التباين في كميات الهطول المطري خلال العامين 2003 و2004. وهذا يعكس عدم جدوى هذا النوع من النشاط الزراعي. إن التناقص المستمر في المساحات الزراعية المطرية سيقلل من كميات المخلفات الزراعية مما سيؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد الرعوية التقليدية بخاصة أراضي المراعي الطبيعية.

b) **التوسع في مساحات الزراعية المروية:** أما الزراعة المروية فقد أخذت منحى مغايراً للزراعة المطرية إذ توسعت الزراعات الإروائية بشكل كبير. وتشير الإحصاءات إلى أن مساحة المزروعات المروية كانت 13196530 هكتار في عام 2003 وزادت إلى 13910406 هكتار عام 2004 حيث بلغت هذه الزيادة حوالي 5%. وقد يكون التوسع المتزايد في المساحات المروية إما على حساب الزراعة المطرية أو الرعوية إذا توفرت مصادر مياه الري. وفي الغالب تنتج محاصيل الحبوب والخضار في المناطق المروية التي لا تشكل مصدراً علفياً مهماً تستفيد منه الحيوانات الرعوية. ومن هنا تأتي أهمية الإلمام بالمساحات المزروعة (المطرية والمروية) والرعوية وتغيرها من وقت لآخر للوقوف على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وراء هذا التغير.

3. العوامل المرتبطة بالممارسات الرعوية:

a) **الرعي الجائر والزيادة في أعداد الماشية:** استطاعات المجتمعات الرعوية في الوطن العربي المحافظة على المراعي لحقب زمنية طويلة بسبب تبنيها للكثير من الأعراف والقواعد التي تحكم استغلالها مثل تحديد أماكن التحطيب وأنواع النباتات التي يسمح بتحطيبها. أما في الوقت الحاضر فقد انتشرت الممارسات الخاطئة بسبب تغييب أو التغاضي عن تنظيم الرعي أحد ركائز الإدارة الرعوية الرشيدة. إن الرعي المبكر والرعي الجائر وزيادة أعداد الحيوانات بصورة تفوق القدرة الإنتاجية للمراعي ماهي إلا بعض نتائج السياسات الخاطئة المتعلقة باستغلال الرعوية.

وتشير الإحصاءات إلى زيادة مضطردة في أعداد الحيوانات في معظم الأقطار العربية خلال السنوات القليلة الماضية وقد يعزى ذلك إلى تبني الإنتاج الكثيف الذي يعتمد على مواد العلف غير التقليدية بدلاً من الرعوي الذي يعتمد إلى درجة كبيرة على أكلاء المراعي. وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا التحول التدريجي في نظم الإنتاج الحيواني سيكون ذا منفعة كبيرة لأراضي المراعي إذ يتوقع منه تخفيف الضغط على الموارد الرعوية التقليدية، إلا أن واقع الأمر هو تشجيع الأنماط الرعوية المرتحلة على التحول إلى أنماط شبه مستقرة مما يعني إطالة فترة مكوث القطعان في المناطق الرعوية من جهة وزيادة حجم القطيع على مستوى الأسرة من جهة أخرى. ومن الضروري إجراء البحوث والدراسات لتوصيف الأنماط الرعوية السائدة في أقطار الوطن العربي بصورة دورية للوقوف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية الموجهة لهذه الأنماط.

b) **قطع الأشجار والحرائق المتعمدة:** اعتادت المجتمعات الرعوية على قطع الشجيرات والأشجار لاستعمالها كوقود للتدفئة والطبخ. وفي أوقت الجفاف يقوم بعض الرعاة بقطع الأشجار أو فروعها لتوفير العلف للحيوانات، كما يلجأ البعض الآخر إلى إضرام النيران لاستبدال النباتات المتخشبة والهرمة بغطاء نباتي جديد يكون أكثر صلاحية للرعي. وهذا السلوك يحدث ضرراً بالغاً بالنباتات وتدهوراً خطيراً في الأراضي الرعوية.

4. العوامل المرتبطة بملكية الأراض والسياسات والقوانين:

a) **الملكية:** تختلف طبيعة ملكية الأراضي الرعوية في الأقطار العربية، حيث تسود المراعي التي تملكها الدولة كما هو الشأن في السودان ومصر والجزائر وسوريا والسعودرية وليبيا وغيرها. وفي بعض الأقطار الأخرى تكون ملكية المراعي خاصة (وهي قبلية) مخصصة لقبيلة أو سلالة أو جماعة كما في المغرب وتونس. إن عدم وضوح الملكية والحقوق التقليدية للرعاة (الرعي والتحطيب ونقاط الإرواء) ساعد على إشعال فتيل النزاعات واستمرارها بين القبائل وحتى بين أفراد العشيرة الواحدة. ومن البديهيات أن الأجواء المشحونة والنزاعات لا تساعد على إنجاح المشاريع الهادفة

إلى تنمية وتطوير أراضي المراعي، لأن تعاون المجتمعات الرعوية ومشاركتها بفاعلية من أهم متطلبات نجاح هذه المشاريع.

b) **السياسات والقوانين:** بدأت بعض الأقطار العربية في الوضع السياسات والإستراتيجيات لتنظيم استغلال الموارد الطبيعية من أجل المحافظة على التنوع الأحيائي وإستدامة الإنتاجية. وبسبب النظرة الدونية للموارد الرعوية وبحجة انها مصادر طبيعية متجددة تعتمد أساسا على كميات الهطول المطري تنامت فكرة عدم الحاجة إلى قوانين خاصة. إن نظرة فاحصة إلى السياسات والتشريعات المتعلقة بالموارد الرعوية في الأقطار العربية تبين أن القاسم المشترك بينها هو تخصيص عدد قليل من المواد القانونية للمراعي ودمجها في قوانين الموارد الطبيعية. إن عدم وجود قانون خاص للموارد الرعوية يبين حقوق الملكية والانتفاع كان من العوامل الرئيسية التي ساعدت على تخريبها في العديد من الأقطار. أما دمج المواد القانونية المتعلقة بالموارد الرعوية مع غيرها من المواد التي تتناول الموارد الطبيعية الأخرى فكان له آثار سلبية إذ استغلت بعض الثغرات في القوانين المتعلقة بالموارد الطبيعية للتغول على أراضي المراعي وتغيير استعمالاتها. وهذا لا يعني رفض فكرة التكامل والإنسجام في كيفية إستعمال الموارد الطبيعية وإنما ضبط الأمور والحد من سوء استخدام أراضي المراعي بخاصة انها تحتل مساحات شاسعة في معظم الأقطار العربية حيث تغري الكثيرين للتعدي والتخريب.

تختلف أراضي المراعي الطبيعية عن غيرها من المناطق الغابوية والزراعية الأخرى من حيث الأهداف والاستعمالات لذلك فإن تهميشها وضمها إلى الموارد الطبيعية الأخرى يشكل عقبة كبيرة ولا يعطي مرونة في التعامل مع المستجدات البيئية (الجفاف) والاقتصادية مما يعيق تنفيذ البرامج والخطط الهادفة إلى تطويرها وتنميتها. أما القضية الهامة الأخرى فهي التراخي غير المبرر في تفعيل وتنفيذ التشريعات التي تحكم ملكية واستغلال المراعي مما جرأ الكثيرين أفراداً وجماعات على تملك المراعي بوضع اليد أو الاستئثار بزراعتها والانتفاع منها.

5. العوامل المرتبطة بالمؤسسات :

a) **الإطار المؤسسي:** تحتوي بعض الأقطار العربية ذات المساحات الرعوية الكبيرة نسبياً على مؤسسات وهيئات تشرف على الموارد الرعوية. إلا أن هذه المؤسسات لا تتمتع بصلاحيات قوية ونافذة لتطبيق السياسات والإستراتيجيات الرعوية الرامية إلى تحقيق الأهداف المنشودة لهذه المؤسسات والمتعلقة بشكل أساسي بالمهام المنوطة بقضايا تنمية وتطوير الموارد الرعوية. ونظراً للمرونة الزائدة في بعض المواد القانونية الخاصة بالمراعي تعددت الجهات والهيئات التي تتدخل إلى جانب المؤسسات الرعوية في تنفيذ سياساتها ونشاطاتها وذلك دون تنسيق معها من التنسيق لا يرقى إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

b) **ضعف الكوادر العاملة في مجال الموارد الرعوية:** يعاني القطاع الرعوي في جل البلدان العربية من نقص كبير في الكوادر الفنية المأهلة والقادرة وترشيد استعمالها وتنميتها بشكل مستدام. وهذه القضية تضاف إلى العديد من القضايا التي تشكل عائقا أمام تأهيل إدارة الموارد الرعوية. ولتدارك هذا النقص السلبي لا بد من إعداد البرامج والخطط لرفع القدرات الفنية للكوادر بخاصة إذا تم استقطاب قوى بشرية من أبناء المجتمعات الرعوية والتي يتوقع لها فاعلية كبيرة بسبب سهولة التواصل مع مجتمعاتهم. كما يتطلب التعاون والتنسيق على المستوى الإقليمي والدولي لتأمين التمويل اللازم وتبادل الخبرات العلمية والفنية.

c) **ضعف الإرشاد الرعوي:** لا يتوقع من المؤسسات العاملة في مجال تنمية وتطوير الموارد الرعوية أن تقوم بدور فاعل في الإرشاد الرعوي وهي نفسها تفتقر إلى الكفاءات العلمية والخبرة الفنية في هذا المجال. وهذا يعزز من المطالبة برفع القدرات الفنية من خلال ورشات العمل التدريبية لإعداد فريق متخصص في الإرشاد الرعوي بحيث يكون مطلعاً على المعرفة المحلية للمجتمعات المستهدفة وتلقيحها بالأسس العلمية والبيئية لتغيير أساليب الاستغلال الحالية المدمرة للموارد الرعوية من أجل استدامتها خاصة وأنها تعتبر أهم مصادر الكسب لهذه المجتمعات.

d) **تهميش دور المؤسسات التقليدية:**تمكنت المؤسسات التقليدية في المجتمعات الرعوية بحنكتها وممارستها الطويلة لحقب زمنية عديدة من المحافظة على لبموارد الرعوية من خلال الأعراف والتقاليد التي تحكم كيفية الانتفاع من هذه الموارد مثل تحيد أماكن

الرعي والتحطيب وتحديد مسارات ومواسم الرعي. وفي الوقت الحاضر ضعفت (أو أضعفت) المؤسسات التقليدية بقصد أو بغير قصد شجع عدم الالتزام بالتقاليد المتعارف عليها مما أدى إلى إشاعة نوع من الفوضى في كيفية استغلال الموارد الرعوية. وحاولت الجهات ذات العلاقة بالموارد الرعوية تكوين مؤسسات حديثة على شكل هيئات أو تجمعات بديلة للمؤسسات التقليدية لإدارة المراعي إلا أن فرص نجاحها كانت ضئيلة لعدة أسباب : أهمها عدم إلمامها بالمعرفة المحلية لهذه المجتمعات، والظروف الضاغطة عليها، وعدم امتلاكها للوسائل الإقناعية والقانونية لتنفيذ برامجها على الأرض.

6. البترول :

تأثر قطاع المراعي بصناعة البترول وذلك باستقطاع مساحات كبيرة من المراعي الطبيعية وقفل بعض مسارات الرحل نتيجة للطرق والردميات ووقوع بعض الآبار على المسارات، كل ذلك يؤدي إلي تكدس الثروة الحيوانية في مناطق ضيقة مما يؤدي ألي تدهور المراعي بسبب الرعي الجائر وتغيير التركيبة النوعية للنباتات. إن تقلص الرقعة الرعوية يؤدي إلي الاحتكاكات القبلية وزعزعة الحالة الأمنية في المنطقة بسب التنافس على الموارد الرعوية المتناقصة. و من أهم الدول العربية التي تتعرض لهذه المشكلة السودان.

على الرغم من وجود كثير من الآثار السلبية لصناعة النفط على المراعي والمسارات ومياه الشرب وإنتاج وصحة القطيع وعلى الثروة البرية والغابوية وعلى المجتمع الرعوي إلا انه لا توجد دراسات دقيقة لتحديد حجم هذه الآثار على مختلف الأصعدة مما يتطلب إجراء مسوحات لمعرفة المزيد عن هذه الآثار.

مهما كانت أسباب تدهور مراعي الوطن العربي فإن آثارها بالغة الخطورةعلى كافة الصعد ففي سوريا مثلاً بلغت الخسارة نتيجة تدهور المراعي، 5.8 مليار ليرة سنوياً في العقود الثلاث الماضية حيث انخفضت إنتاجية وحدة المساحة من المراعي بحدود 100 وحدة علفية/هـ.